**تبقى مصادرة الحريات رغم كونها إجراءً تعسفياً ، إجراءً يحط من كرامة المجتمع ويسيء إلى الأفراد بكل أجناسهم وقومياتهم وأديانهم، ذلك لأنه يذكرنا بالدكتاتوريات التي حكمت المجتمع والتي نبذها الشعب وقضى على آخر معاقلها ، بالانضمام إلى التغيرات الأخيرة التي حدثت مؤخرا ، وما أشارت له وزيرة الدولة لشؤون المرأة في لقاء صحفي أجرته معها المدى من أنها لا تؤمن بالمساواة، وأن المرأة سوف تخسر الكثير جراء المساواة أولها (إجازة الأمومة) لأمر يدعو إلى الأسف، وكان هاجس المرأة هو التمتع ببعض الحريات التي حرمت منها ، لكنها تفاجأت بان ما يحدث إنما هو مجرد ردة وعودة إلى الوراء والى قرون التخلف والجهل ، لنستمع إلى آراء بعض أعضاء منظمات المجتمع المدني حول بعض المفاهيم التي سادت في الآونة الأخيرة والممارسات البعيدة عن الديمقراطية التي صدرت وتصدر عن جهات يفترض بها أن تمثل القاعدة الجماهيرية المتطلعة إلى الديمقراطية.**

□ بغداد/ سها الشيخلي ... عدسة/ محمود رؤوف

## ناشطات: المرأة في البرلمان "ديكور"!

# مصادرة الحريات نهج خاسر تداري فيه الحكومة فشلها السياسي

### إجراءات غير مسؤولة

عن مصادرة الحريات من فرض الحجاب على المرأة وغلق النوادي الترفيهية، وتفجير محال بيع المشروبات الكحولية والتشدد ومنع بيع المشروبات الكحولية في اغلب المحافظات رغم كون الباعة من الأديان الأخرى، وما قام به مجلس محافظة بغداد في الآونة الأخيرة، أشار عضو مجلس المحافظة المذكورة محمد الربيعي إلى انه ضد ذلك الإجراء ، كما دان الطريقة والأسلوب اللذين اتبعهما المجلس في غلق النوادي والمحلات، واصفا إياهما بالإجراء التعسفي ، مبينا أن هناك طرقا أخرى في تنبيه المخالفين عند عدم تجديد رخص البيع أو عدم الالتزام بالتعليمات المقررة ، فهناك توجيه الإنذار وإعطاء المهلة والوقت الكافي لصاحب النادي أو المحل ، لا أن تأتي الشرطة وتغلق النوادي بأمر من مجلس المحافظة ! والأدهى من ذلك هو الاستناد إلى قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل ، لان وراء أصحاب تلك المحال التزامات مالية وعقود إلى جانب الالتزامات العائلية ، فكيف يصدر أمر الغلق؟ إنها ممارسات بعيدة عن الديمقراطية التي يتطلع إليها الفرد والمجتمع، وهناك ممارسات تقيد حرية المواطنين؛ منها فرض الحجاب من قبل جماعات تفسر الدين على هواها ، ومع كل ذلك فمن هو الذي فوض أو أعطى الحق لمثل هؤلاء بالضغط على الآخرين وفرض مفاهيم لا يتقبلها المواطن ، أنها مصادرة حرية الرجل قبل المرأة ، فلهذه المرأة رأي وحرية تصرّف ، على أن لا تسيء استخدامها ، وقبل ذلك فلديها ولي أمر هو الذي يقرر ارتداء الحجاب من عدمه، فهناك نسبة كبيرة من النساء يضعن الحجاب وهن غير مؤمنات به، إن هذه مصادرة لحرية المرأة بشكل غير مقبول.

كما أن إجبار الطالبات من قبل الإدارات بوضع الحجاب أمر يدعو إلى التساؤل، من هو ذلك الرجل الذي ينظر إلى صغيرة عمرها ٧ سنوات ، وما الذي يراه في طفلة ما تزال أسنانها اللبنية لم تسقط بعد؟!

### مصادرة الحريات

أكدت السيدة هناء أدور رئيسة جمعية الأمل الخاصة بالمرأة العراقية أن هناك ممارسات وضغوطات يتعرض لها المجتمع برمته، منافية لأبسط حقوق الإنسان ، فما تتعرض له المرأة من قمع لحريتها وفرض الحجاب عليها يعد شكلا من أشكال الإرهاب النفسي الذي يتمادى البعض في فرضه، لقد كفل الدستور العراقي حرية الفرد، ولدينا فقرات عديدة أعطت الحق بممارسة الحياة الطبيعية، بعيدا عن الإكراه والتعسف ، فلو أخذنا ما تعانيه النساء في البلاد لوجدنا أن المرأة مثقلة بأعباء كبيرة وترزح تحت ضغوطات شديدة منها نفسية واجتماعية ، بل حتى سياسياً استبعدت المرأة عن مواقع صنع القرار ، المرأة في البرلمان لا تزال مجرد (ديكور) ، ذلك لان العقلية الذكورية ما زالت مسيطرة ، وما زالت المرأة تعاني القمع والتسلط في البيت وفي العمل وفي الدراسة ايضا ، فالمرأة تعاني من ضغوطات عدة اقلها الضغوطات السياسية ، اما عن غلق النوادي الترفيهية، فالأمر كما وصفته السيدة أدور إجراء يتنافى وحرية المجتمع وما كفله القانون من حقوق المواطنة.

فرض الحجاب في أغلب المدارس

برلمانيات

### إجراءات فردية

عضو جمعية حقوق الإنسان الدكتور محمد عبد الباقي أوضح: أن إجراءات تعسفية تجري في مجتمعنا وكذلك في وزارة التربية ، ولا يمكن وصفها إلا كونها مصادرة لحقوق الإنسان ، فمثلا فصل البنين عن البنات في بعض المدارس المختلطة إجراء فردي قامت به المديريات بعد موافقة الوزير، والنقابة بعيدة عن هيئة الرأي في الوزارة وكل الإجراءات المتخذة لاعلم للنقابة بها، مما يشكل خرقا للمهنية المتبعة ، أما فرض الحجاب على الطالبات وخاصة الصغيرات منهن فهو إجراء من قبل إدارات المدارس وهو الآخر نرفضه ولا نؤمن به لإيماننا بأن المدرسة هي بيت علم، لكننا بعيدون عن المشاركة في هيئة الرأي، وان اغلب المدراء العامين هم من كتلة الوزير، وان القرارات التي يتخذها الوزير لا تلقى المعارضة مطلقا ، وبذلك تمر الأخطاء والممارسات غير المنصفة ولا المعقولة بمباركة الجميع، أما عن غلق النوادي الترفيهية فالأمر في غاية الخطورة كما وصفه الدكتور محسن، ذلك لان تلك النوادي هي نواد ثقافية تقام فيها الندوات والمؤتمرات والحوارات العلمية والثقافية التي تعدّ شبابا مثقفا واعيا بدلا من ان يذهب الشاب الى ممارسات أخرى لا أخلاقية منها تناول المخدرات وحبوب الهلوسة . وعن منع الفرق الفنية التي جاءت بدعوات من الحكومة أثناء إقامة مهرجان بابل ، فان الأمر في غاية الغرابة كما قال الدكتور محسن ، فهذه الفرق جاءت لاستعراض تراثها وتاريخها الفني والحضاري فلماذا اعترض مجلس محافظة بابل على مواصلة تلك العروض؟ المهرجان هويته ثقافية وفنية وهو معروف للجميع بذلك، فلماذا الرفض من قبل بعض الفئات؟ رجال الدين يعترضون لماذا؟ الفرق الضيفة جاءت من بلداننا البعيدة من اجل تقديم عروضها الفلكلورية فلماذا المنع والاعتراض؟ واختتم الدكتور محسن حديثه بان هناك ممارسات بعيدة عن المنطق والعقل ، يجب ان توضع لها الحلول ، وان تتكاتف جمع القوى الوطنية لصدها.

### مفهوم الديمقراطية

عضو هيئة الرئاسة في مجلس السلم والتضامن الدكتور غالب الأنصاري أشار الى أن خنق الحريات ومصادرتها يتنافيان ومفهوم الديمقراطية في العراق الجديد ، العراق الناهض من سبات الظلم ، والخارج من اتون الدكتاتورية ، فالديمقراطية التي يجهل أبعادها الكثيرون ، إنما هي مفهوم عام وشامل ولا يمكنه أن يخضع إلى آراء متصارعة ومتنافرة ، إن ما يجري في المجتمع وما يعاني الأفراد من خنق للحريات ومصادرة للآراء ، يعدّ تصدياً للديمقراطية الوليدة في العراق الجديد ، فمن غلق النوادي الترفيهية إلى فرض الممارسات الخاطئة على المرأة في لبس الحجاب وأنواع أخرى من الملابس حتى لم تكن معروفة في أزمان قديمة ، أن كل ذلك أمر مرفوض بغض النظر عن كونه صحيحا أو خطأ ، بل لان لحمة بناء المجتمع العراقي تضم الكتل والطوائف المتعددة وكلها لها توجهاتها وتقاليدها وعاداتها الخاصة ، ومهما كانت الاختلافات فيجب أن لا تتعدى على خصوصية الفئات والأديان الأخرى، فالديمقراطية هي المجال الواسع لبناء البلد والسير به نحو التقدم والأداء الصحيح ، لنكن أكثر مرونة وتقبل لمفهوم الديمقراطية ، فنحن في الألفية الثالثة ، ليكن حالنا حال بقية الدول المتقدمة التي نفضت عن نفسها غبار التخلف ، ومارست حياتها وفق تطور العالم المتمدن .

تكميم الأفواه

### الحرية والقانون

أكد عضو نقابة المحامين المحامي ياسر الباوي أن الكثير من أفراد هذا الشعب يجهل ما تعني الحرية، فهذا المصطلح يبدو للبعض فضفاضا ، يمكن أن يطال كل شيء ، إلا أن القوانين قد حددت الحريات ولكن لم تقمعها ، فالفرق كبير وواسع بين أن تفسح المجال لممارسة الحريات وبين أن تقمعها أو تلغيها ، فالحرية قد كفلها الدستور ، لكن البعض يتصور وهذا ليس قصورا في الفهم بل جاء الأمر بتعمد شديد ، فمن وراء خنق الحريات هو جر المجتمع إلى ممارسات لا تمت إلى الأخلاق بشيء ، فمثلا ، فرض الحجاب على الطالبات في الجامعات كان الغرض منه تحديد حرية الطالبة ، لكننا وجدنا العكس من ذلك فقد صارت الطالبة ترتدي البنطال الضيق والتشيرت المجسم الذي يكشف الكثير، بينما اخفت شعر رأسها بفوطة صغيرة، هل هذا ما أراده أصحاب (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر)؟ هل هو هذا المعروف الذي كانوا يريدون السير على هديه؟

الذي يستقل سيارات الأجرة يسمع ويرى وربما قد يشارك في أحاديث طويلة لها بداية ولكن لا نهاية لها تدور حول الحكومة وتأخرها في تشكيل الوزارة ، أو يتحدثون عن الفساد الإداري وآخر تلك الأحاديث كانت عن رواتب أعضاء مجلس النواب ، وهل هي (حلال أم حرام)، هذه هي الحرية التي سادت بعد التغير، وكنا قبل ذلك نحلم بمجتمع منفتح يمارس فيه الفرد حريته بعيدا عن التدخلات السافرة من قبل نفر اخذ على عاتقه إصلاح المجتمع وهو نفسه بحاجة إلى إصلاح، لقد ابتلينا بتيارات تحرم وتحلل على هواها، مستندة إلى تواجد بعض رجالها في الحكومة ، واختتم المحامي الباوي حديثه بمناشدة الحكومة القادمة أن تكون أكثر حزما مع هؤلاء النفر الضال الذي لا همّ له إلا إصدار الفتاوى الباطلة ، وان يسود القانون في مجتمع معافى من هؤلاء، وبالطلب من مجلس محافظة بغداد فتح النوادي الترفيهية، والاعتذار لأصحابها أيضا ، لان أمر الغلق جاء خطأ.

### قوانين مجلس الثورة المنحل

أشارت عضو مجلس محافظة بغداد ( ... ) إلى أن مصادرة الحريات من قبل المجلس أمر في غاية الخطورة ، ذلك لان المجلس يعني بحقوق الشعب وتوجهاته خاصة وان شعبنا يتكون من عدة قوميات وأطياف ، وأن خنق الحريات يولد ردود أفعال معاكسة ، ربما تقود المجتمع إلى الويلات ، فمثلا غلق النوادي الترفيهية يقود الشباب إلى ممارسات أمور بعيدة عن خصائص مجتمعنا منها على سبيل المثال اللجوء إلى (الكبسلة)، هذه النوادي تعتبر واجهات ثقافية فلماذا تغلق، وقد علمت أن مجلس المحافظة قد استند إلى قوانين مجلس قيادة الثورة المنحل، فأي خير يرتجى من مثل هذا المجلس، كان المفروض من المجلس وهو خاص بالعاصمة بغداد أن يقوم بفتح نوادٍ متنوعة ليقضي الشباب وقت فراغهم بها، بدل التسكع في الشوارع، وان يقوم بحل أزمات يعيشها المواطن وهي كثيرة منها أزمة النظافة في شوارعنا وهذا من صلب اختصاصه، أن يحل مثلا أزمة الكهرباء، أزمة البطالة، وأكدت السيدة ( ... ) أن مصادرة الحريات التي تقوم بها بعض الكتل إنما هي إجراء يولد النفور والشعور بالظلم ، وهذه الأمور كلها لا تليق بشعبنا الذي كان يرجو الخير من التغيير الذي طرأ على حياتنا السياسية ، إن القائمين بمثل هذه الممارسات تجعل المواطن يقارن بين زمن الدكتاتورية والزمن الحالي، وهذه المقارنة يصعب تحمّلها.

**الفرق كبير وواسع بين أن تفسح المجال لممارسة الحريات وبين أن تقمعها أو تلغيها**

**خنق الحريات ومصادرتها يتنافيان ومفهوم الديمقراطية**

**هناك ممارسات وضغوطات يتعرض لها المجتمع برمته، منافية لأبسط حقوق الإنسان**